خطة الاستجابة الإنسانية ٢٠١٦

كانون الثاني/يناير- كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

استعراض استراتيجي إقليمي

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٥-٢٠١٦

استجابة للأزمة السورية

لندن، ٤ شباط/فبراير ٢٠١٦

نظرة عامة: خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا لعام ٢٠١٦ والخطة الإقليمية للاجئين والصمود ٢٠١٦-٢٠١٧

© الاونروا / تغريد محمد

تفاصيل خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا لعام ٢٠١٦ والمستفيدين المستهدفين من الخطة الإقليمية الثالثة ٢٠١٦

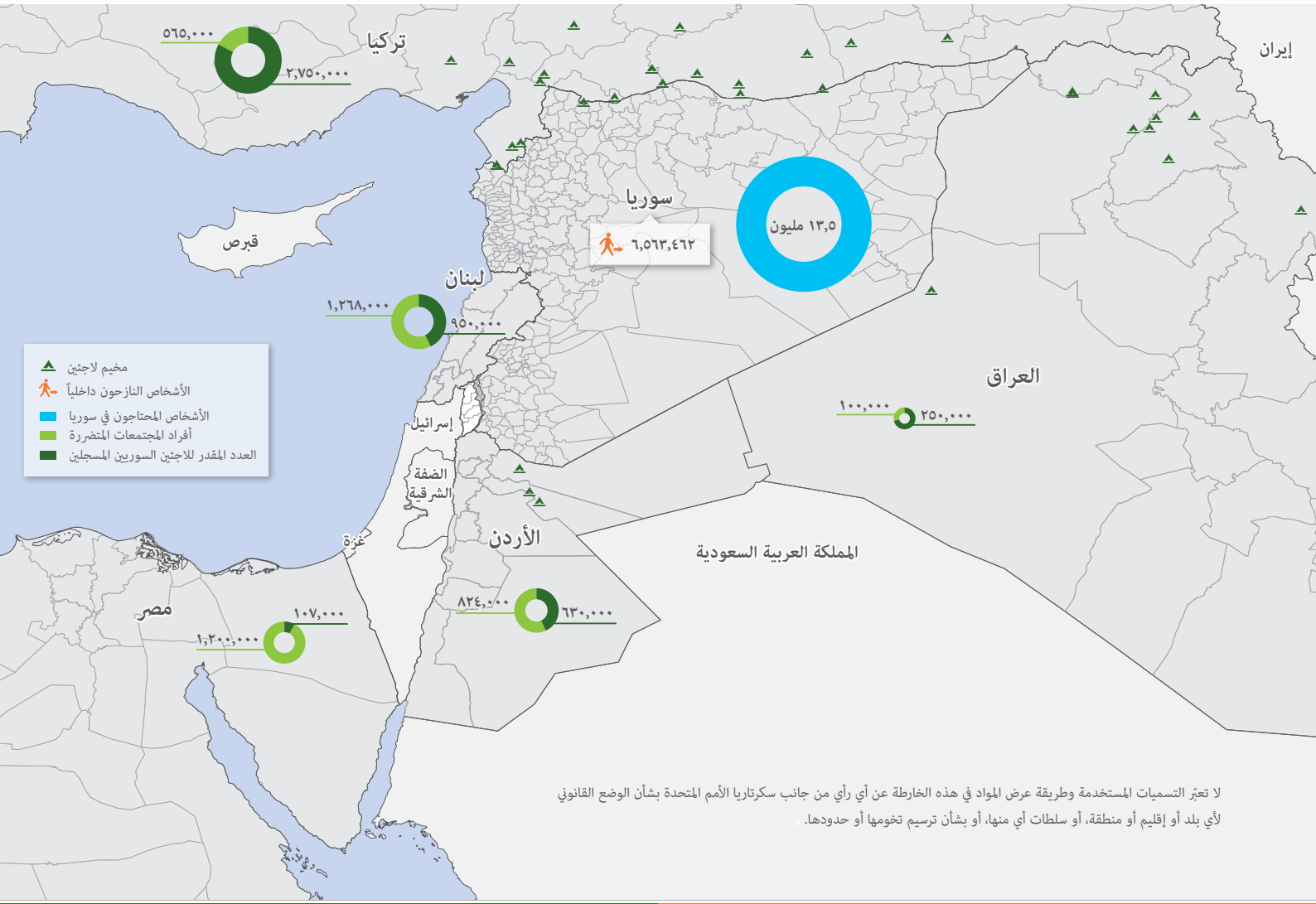

خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا ٢٠١٦

٦,٥ مليون نازح داخلي

١٣,٥ مليون شخص محتاج

٣,١٨ مليار دولار مطلوبة

2016 REGIONAL REFUGEE & RESILIENCE PLAN (3RP)

٤,٧ مليون لاجئ (المقدّر حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦)

٤ مليون شخص في المجتمعات المتضررة

٤,٥٥ مليار دولار مطلوبة

١. السياق

أزمة مستمرة

أدت خمس سنوات من النزاع المتصاعد في سوريا إلى نشوء أكبر أزمة إنسانية يشهدها العالم منذ أجيال. وقد ازداد الوضع سوءاً على مدار العام الماضي وبكل المقاييس، إذ وصلت الاحتياجات الإنسانية والحاجة إلى الحماية إلى مستويات غير مسبوقة، ومن المتوقع أن تشهد تزايداً مع استمرار النزاع. إن طول وضراوة وتأثير النزاع الجغرافي يقوض الآن قدرات العائلات والمجتمعات على الصمود، وهو ما له تبعات كبيرة على المكاسب التنموية التي تحققت بصعوبة. ومع بذل الجهود لضمان التوصل الى حل، ما يزال العنف السياسي وتداعياته يعصفون بالبلاد ويحرمون الشعب السوري من الشعور بالسلامة والكرامة والأمل في مستقبل أفضل. تُرتكب انتهاكات حقوق الإنسان بشكل يومي، في تجاهل واضح للقانون الدولي، بما في ذلك القوانين الإنسانية وحقوق الإنسان. وتسبب النزاع في مقتل أكثر من ٢٥٠,٠٠٠ شخص وإصابة أكثر من مليون آخرين، بينما أجبر أكثر من نصف الشعب السوري على مغادرة منازلهم، ولمرات عدة في كثير من الأحيان. وفي المتوسط، تنزح ٥٠ عائلة سورية في كل ساعة من كل يوم منذ عام ٢٠١١. وفي عام ٢٠١٥ وحده، نزح أكثر من ١,٤ مليون شخص داخل البلاد، الكثير منهم للمرة الثانية أو الثالثة، في حين فرّت أعداد متزايدة من المدنيين إلى البلدان المجاورة، ومنهم من يخاطر بحياته للوصول إلى السلامة خارج المنطقة.

أما في داخل سوريا، فيوجد اليوم ١٣,٥ مليون شخص، منهم ٦ ملايين طفل، ممن يحتاجون إلى مساعدات إنسانية. فيما يصل عدد الأشخاص غير القادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية اليومية إلى ٨,٧ مليون شخص على الأقل، في حين لا يحصل ٧٠ في المائة من السكان على مياه الشرب الآمنة بشكل منتظم. ولا يذهب أكثر من مليوني طفل إلى المدرسة، ولم يحصل أكثر من مليون طفل على اللقاحات الروتينية، وهو ما يضخّم، وعلى نحو غير متناسب، من فرصة تعرضهم لمخاطر ذات صلة بالسلامة والصحة. وفي ذروة فصل الشتاء، يحتاج نحو ٥,٣ مليون شخص إلى المأوى، خاصة أنهم لا يتمتعون سوى بحماية محدودة من العواصف الشديدة التي اجتاحت البلاد. وتُشن الهجمات على المدارس والمستشفيات ودور العبادة، والبنى التحتية المدنية الأخرى بمعدل لا يُحتمل، ومما يترك أثراً مدمراً على حياة المدنيين.

تشير التقديرات إلى أن ثلث الأشخاص المحتاجين في سوريا، أي قرابة ٨,٧ مليون شخص، يعانون من مزيج حاد من الاحتياجات في مختلف القطاعات الإنسانية. من هؤلاء، يوجد ١,٧ مليون نازح يعيشون في مخيمات وملاجئ جماعية ولا يستطيعون الحصول على المساعدات متعددة القطاعات المنقذة للحياة، كما يوجد نحو ٤,٥ مليون شخص ممن يحتاجون إلى المساعدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها والمواقع المحاصرة وممن يعانون من اليأس، ويقتاتون على الأعشاب والحشائش، في حين تمنع الأطراف المتحاربة وصول الغذاء والأدوية الأساسية. إن اللاجئين الفلسطينيين في سوريا هم من الفئات الأكثر تأثراً بالنزاع، ويعود ذلك إلى الضعف المتأصل لديهم، والفقر الشديد، ووجودهم على طول الخطوط الأمامية للصراع. وفي الوقت عينه، تصل نسبة النازحين الفلسطينيين في سوريا إلى ٦٤٪ من العدد الإجمالي للاجئين الفلسطينيين والبالغ ٤٥٠,٠٠٠ لاجئ، فيما يحتاج ٩٥٪ منهم باستمرار للدعم الإنساني، وقد أدت التدابير التي قيدت تحركهم في اتجاه البلدان المجاورة على نحو متزايد إلى زيادة تعرضهم للمخاطر المرتبطة بالحماية، كما أسفرت عن حالات إعادة قسرية.

ومع تزايد حدة النزاع المسلح في جميع أنحاء البلاد، زاد تأثر السكان المدنيين. فهم يواجهون مخاطر متزايدة تهدد سلامتهم البدنية وتدهوراً حاداً في معيشة أسرهم بسبب الحرمان، وتدميراً للبنية التحتية المجتمعية الأساسية، والحرمان من الوصول للخدمات العامة. وقد أدى كل من الانفلات الأمني العام والتدهور الاقتصادي والانخفاض الخطير في توافر الخدمات والسلع الأساسية إلى تفاقم الوضع الإنساني وتزايد نزوح السكان داخل سوريا ولجوئهم خارجها. ومنذ عام ٢٠١١، شهدت التنمية في سوريا تراجعاً إلى ما يقرب من أربعة عقود، كما انخفض متوسط العمر المتوقع بنسبة ٢٠ عاماً تقريباً؛ وانخفض معدل الالتحاق بالمدارس بأكثر من ٥٠٪، وشهدت سوريا انتكاسات في جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية المسجلة والبالغ عددها ١٢ مؤشراً. وانكمش الاقتصاد السوري بنحو ٥٠٪ منذ بداية النزاع، مما أدى إلى أن يعيش ما يقدّر بنحو ثلاثة أرباع السوريين تحت خط الفقر، و٦٧٪ في فقر مدقع. وتتفاقم الاحتياجات الإنسانية بشكل حاد، وخاصة بسبب تقييد الوصول إلى الأشخاص المحتاجين إلى المساعدة في سوريا بسبب الخطوط الأمامية المتغيرة، والعقبات الإدارية والبيروقراطية، والمنع التعسفي من الوصول، والعنف على طول الطرق المؤدية لهم. ويعد الوضع كارثياً خاصة بالنسبة للـ٤,٥ مليون شخص الذين يعيشون في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. وقد قامت جميع أطراف النزاع بعرقلة محاولات تنفيذ البرامج الإنسانية وبناء الصمود مراراً وتكراراً، مما أدى إلى إعاقة جهود الإغاثة والاستقرار، والتسبب في المزيد من التشرد.

بعد ما يقرب من خمس سنوات، بدأ اللاجئون السوريون يفقدون الأمل في التوصل إلى حل سياسي قريب لإنهاء النزاع في وطنهم. وعلى مدى العام ٢٠١٥، ازداد عدد اللاجئين السوريين المسجلين في الجمهورية التركية، والجمهورية اللبنانية، والمملكة الأردنية الهاشمية، وجمهورية العراق، وجمهورية مصر العربية بأكثر من مليون لاجئ، ليصل إجمالي عدد اللاجئين إلى ما يقرب من ٤,٦ مليون (نصفهم من الأطفال) مع نهاية العام. ووصل أكثر من ٤٤٠,٠٠٠ سوري إلى أوروبا عن طريق البحر في عام ٢٠١٥.

وما زال للأزمة تأثيرات اجتماعية واقتصادية هائلة على البلدان المضيفة، إذ ترزح العديد من الخدمات المحلية والبلدية والوطنية، مثل الصحة والتعليم والمياه، تحت ضغط شديد. وأفاد سكان المجتمعات المضيفة بحصول انخفاض في مستوى الأجور وتدهور ظروف العمل بسبب زيادة التنافس على الوظائف التي تتطلب مهارات منخفضة أو لا تتطلب أية مهارات. وتضاءلت فرص الأسر السورية في كسب العيش والتعليم بشكل كبير، في حين تشهد ظروف العيش في الخارج تدهوراً مستمراً. ففي لبنان، يعيش ٧٠٪ من الأسر السورية اللاجئة في فقر، فيما يعيش ٨٦٪ من أسر اللاجئين السوريين خارج المخيمات في الأردن تحت خط الفقر. واستنزف السوريون مدخراتهم واضطروا إلى بيع مقتنياتهم الثمينة لتغطية تكاليف الإيجار والغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى. ونتيجة لذلك، أصبح اللاجئون السوريون عرضة وبشكل متزايد للمخاطر التي تتعلق بالحماية، والتي تفاقم بعضها بسبب الحواجز التي تحول دون الالتحاق بالمدارس في البلدان المضيفة، وهو ما أدى إلى زيادة حالات عمالة الأطفال والزواج المبكر بين أسر اللاجئين. وهناك حاليا أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ طفل سوري لاجئ في سن المدرسة غير ملتحقين بالمدارس. وبناء على أحدث اتجاهات التهجير والنمو السكاني، ومع زيادة صعوبة الوصول إلى بر الأمان في بعض البلدان وعلى نحو متزايد، فمن المتوقع تسجيل نحو ٤,٧ مليون لاجئ سوري في المنطقة بحلول نهاية عام ٢٠١٦.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلت أخيراً من أجل التوصل إلى سلام عن طريق المفاوضات وإلى حل سياسي دائم للأزمة، فإن جميع المؤشرات تدل على أن الاحتياجات الإنسانية والحاجة إلى الحماية والصمود الخاصة بالمدنيين في سوريا واللاجئين والمجتمعات المحلية المتضررة في البلدان المجاورة ستستمر في التزايد خلال عام ٢٠١٦. وهناك اعتراف متزايد بين الحكومات المعنية والمجتمع الدولي بأن الأزمة بدأت تؤثر على المكاسب التنموية وأن الاستقرار الإجمالي للعديد من الدول معرض للخطر، كما يدل على ذلك تدهور التنمية البشرية واتجاهات النمو وزيادة مستويات الضعف وزيادة التوترات الاجتماعية. وتقر أطراف العمل الإنساني والتنموي بأهمية تقديم استراتيجيات وتدخلات متماسكة ومتسقة تعالج احتياجات الإغاثة الفورية وتطور احتياجات صمود الأشخاص المتضررين سواء داخل سوريا أو في المنطقة. وتوفر خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا والخطة الإقليمية للاجئين والصمود استراتيجية استجابة شاملة لتلبية هذه الاحتياجات، تكملها مبادرات متخصصة هامة تقودها وكالات الأمم المتحدة المتخصصة وكذلك خطط الاستجابة الوطنية التي وضعتها الحكومات في المنطقة لتلبية احتياجات السكان المتضررين الناشئة عن الأزمة والتي لا تعد ولا تحصى.

أعداد النازحين داخل سوريا واللاجئين السوريين المسجلين في دول الخطة الإقليمية الثالثة

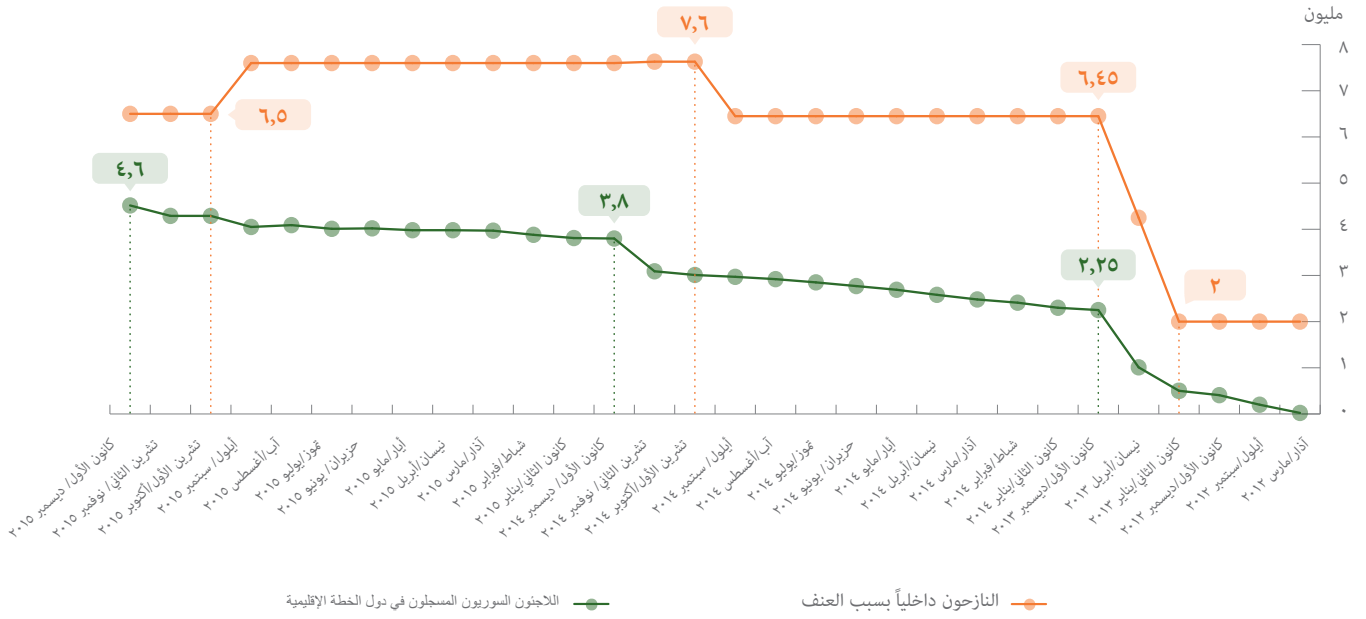

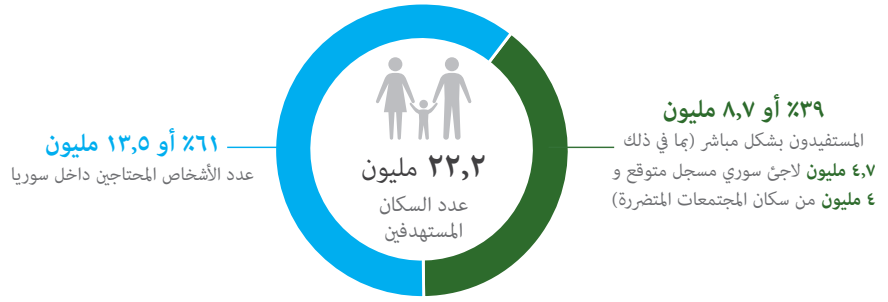

خلال عام ٢٠١٦، سيستهدف الشركاء الذين يدعمون إجراءات تقديم المساعدات ودعم الصمود ضمن خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا، والخطة الإقليمية للاجئين والصمود، ما مجموعه ٢٢,٢ مليون شخص في سوريا والدول المجاورة.

إنجازات الاستجابة في سوريا

إن الاستجابة الإنسانية في سوريا عملية معقدة، تشتمل على تقديم مساعدات الإغاثة وخدمات الحماية لملايين المتضررين من مراكز متعددة من داخل سوريا، وكذلك من
إن الاستجابة الإنسانية في سوريا عملية معقدة تشتمل على تقديم مساعدات الإغاثة وخدمات الحماية لملايين المتضررين من مراكز متعددة من داخل سوريا، وكذلك من
تركيا والأردن ولبنان والعراق. ومنذ إطلاق النهج المتكامل للاستجابة الانسانية في سوريا، تم إحراز تقدم كبير على صعيد تبادل المعلومات والتنسيق الاستراتيجي، ما أدى إلى الحد من التداخل في التغطية وتسهيل الاستجابة من خلال الطرائق الأكثر مباشرة وفعالية في المساعدة. وعلى الرغم من الإنجازات الكبيرة، لا تزال إمكانية الوصول العملياتي لأطراف العمل الإنساني وفعاليته تتعرض لعوائق كبيرة بسبب النزاع الدائر، فضلاً عن الإجراءات الإدارية والبيروقراطية المرهقة والعرقلة المتعمدة لجهود إيصال المساعدات إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها.

ورغم هذه التحديات، فقد ضاعفت أطراف العمل الإنساني العاملة داخل سوريا وخارجها من جهودها خلال العام ٢٠١٥ لمعالجة أوجه الضعف المتزايدة وتقديم الدعم الإنساني للعدد المتزايد من الأشخاص المحتاجين في جميع أنحاء البلاد. كما تواصل المنظمات غير الحكومية السورية وغيرها من أطراف العمل الإنساني العاملة على الخطوط الأمامية مثل الهلال الأحمر العربي السوري تحمّل النصيب الأكبر من جهود الإغاثة في جميع أنحاء البلاد.

ويوضح الجدول التالي إنجازات أطراف العمل الإنساني الناشطة داخل سوريا مقارنة بالأهداف المتوقعة لعام ٢٠١٥:

الأشخاص المحتاجين، والمستهدفين، والذين تم الوصول إليهم ضمن خطة الاستجابة الخاصة بسوريا لعام ٢٠١٥ (سوريا)

	الأشخاص المحتاجون حسب خطة الاستجابة ٢٠١٥	الأشخاص المستهدفون حسب خطة الاستجابة ٢٠١٥ (مليون)	الأشخاص الذين تم الوصول إليهم حسب خطة الاستجابة حتى تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (مليون)	نسبة الذين تم الوصول إليهم حتى تشرين الأول أكتوبر ٢٠١٥
المأوى	١,٦	٠,٩	٠,٢	٪ ٢٣
الحماية	١٢,٢	٥,٣	١,٨	٪ ٣٤
التعليم	٤,٥	٤,٥	١,٩	٪ ٤٣
المواد غير الغذائية	٩,٩	٨,٤	٥,٤	٪ ٦٥
التغذية	٣,٩٤	٢,٢	١,٧	٪ ٧٧
الغذاء والزراعة	٩,٨	٧,٠	٦,٥	٪ ٩٣
		٢,٥	١,٨	٪ ٧٢
الماء والصرف الصحي والنظافة	٨,٤	٨,١	٧,٧	٪ ٩٤
الصحة	١٢,٢	١٢,٠	١١,٦	٪ ٩٦
التعافي المبكّر وكسب العيش	١١,٢	١,٩	٢,٤	٪ ١٢٥
تنسيق المخيمات وإدارتها	١,٢٣	١,١	١,٦	٪ ١٤٨

© مفوضية شؤون اللاجئين / اندرو ماكونيل

إنجازات الاستجابة في المنطقة

في الأشهر الأحد عشر الأولى من العام ٢٠١٥، تم توفير الحماية والمساعدات لنحو ٤,٣ مليون لاجئ سوري في الدول الخمس الرئيسية المستضيفة لهم. كما استفاد أعضاء المجتمعات المستضيفة المتأثرة من المساعدات المباشرة ومن الاستثمارات في أنظمة تقديم الخدمات المحلية على مستوى البلديات والبلد بأكمله. وقدم أكثر من ٢٠٠ من شركاء الخطة الإقليمية للاجئين والصمود مؤشرات استجابة إقليمية رئيسية لإتاحة المجال أمام القيام بتحليل الإنجازات والتحديات والاتجاهات على المستوى الإقليمي، والمساعدة في تطوير مجالات التركيز الرئيسة لعام ٢٠١٦. فعلى سبيل المثال، مع معاناة قطاعات الاحتياجات الأساسية لتلبية سبل العيش في تحقيق أهداف الاستجابة الخاصة بها لعام ٢٠١٥، فهي تبذل حالياً جهوداً لتقديم المزيد من الدعم من خلال التمويل ودعم السياسة في هذا المجال الهام لعامي ٢٠١٦-٢٠١٧. وبالمثل، فرغم سير العديد من المؤشرات في المكون الإنساني من الخطة على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها، إلا أن البعض الآخر، مثل الاستثمار في تطوير سبل العيش والمدارس والبنية التحتية للمرافق الصحية، تعد أقل نجاحاً، ما يدل على الحاجة إلى المضي قدماً في تعزيز الاستثمار في توفير الخدمات الحكومية من خلال مكون الصمود. ويجب الإقرار بالمساهمات الكبيرة للحكومات المضيفة، والقطاع الخاص، والجمعيات الخيرية، والمجتمعات المحلية الكريمة، في دعم السكان المستهدفين بموجب الخطة الإقليمية الثالثة، جنباً إلى جنب مع تلك المساهمات التي تُعزى إلى الخطة الإقليمية، على الرغم من أن هذه المساهمات الكبيرة المذكورة أعلاه غير مُدرجة تحت مظلة الخطة الإقليمية الثالثة وإنجازاتها.

الإنجازات القطاعية للخطة الإقليمية للاجئين والصمود ٢٠١٥

القطاع	المؤشرات	أهداف الاستجابة بحلول نهاية ٢٠١٥	الإنجازات بحلول نهاية نوفمبر ٢٠١٥
الحماية	اللاجئون السوريون الذين يمتلكون سجلات تسجيل محدثة تشمل بصمة العين	٢,٥٧٠,٠٠٠	٧٠٪
	عدد اللاجئين السوريين الذين قدموا لإعادة التوطين والقبول الإنساني	٣٣,٧٩٤	٩١٪
	الأولاد والبنات الناجين أو المعرضين للخطر والذين يحصلون على دعم حماية الأطفال	٤٠,٢١١	٤٨٪
	الأولاد والبنات المشاركون في برامج حماية الأطفال المنهجة والمستدامة أو برامج الدعم النفسي	٧٩٧,٥٨٣	٧١٪
	النساء والفتيات والأولاد والرجال الناجون أو المعرضون لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الذين يحصلون على دعم مختص	٢٤٧,٤١٢	٧٣٪
	النساء والفتيات والأولاد والرجال الذين يملكون معرفة حول فرص التمكين أو يمكنهم الوصول إليها أو المستفيدون منها	٧٥٦,٨٧٤	٢٧٪
	الأفراد الذين تم الوصول إليهم من خلال حملات التعبئة المجتمعية والوعي والمعلومات	٢,٠٥١,٧٧٩	٩٢٪
	الأفراد الذين تدربوا على حماية الأطفال أو المعرضون لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي	٢٠,٤٧٨	٤٩٪
الأمن الغذائي	الأفراد الذين يتلقون المساعدات الغذائية (نقدية أو قسائم أو عينية)	٢,٣٥٨,٠٩٦	٩٧٪
	الأفراد الذين يحصلون على دعم الغذاء والدعم الزراعي وسبل العيش	١٤٩,٣٨٩	٣٩٪
التعليم	الأطفال المستهدفون (تحت ٥ سنوات) (ذكور/إناث) الملتحقون في التعليم لمرحلة الطفولة المبكرة	٥٦,٢٥٠	٩٧٪
	الأطفال المستهدفون بين (٥/١٧) (ذكور/إناث) المسجلون في التعليم النظامي (أساسي أو ثانوي)	٨١٥,٥٤٨	٧١٪
	الأطفال المستهدفون بين (٥/١٧) (ذكور/إناث) المسجلون في التعليم غير النظامي وغير الرسمي أو مهارات الحياة	٣٧٨,٤٦١	٩٧٪
	الشباب والمراهقون والبالغون (ذكور/إناث) الذين حصلوا على التدريب المهني أو التعليم العالي	٣٥,٤٠٢	٨٢٪
	عدد العاملين في مجال التعليم (ذكور/إناث) الذين تلقوا تدريباً	٦١,٠٨٠	٢٢٪
	الأطفال (٣-١٧) (ذكور/إناث) الذين يحصلون على المستلزمات المدرسية أو تلقوا الدعم من خلال المنح النقدية	٨٨٢,٦٦٠	٧٤٪
	المرافق التعليمية التي تم تشييدها، أو تجديدها أو إعادة تأهيلها	٤٨٢	٥٥٪
الصحة والتغذية	مشاورات للسكان المستهدفين في خدمات الرعاية الصحية الأولية	٤,٨٩٨,٢٠٨	٥٤٪
	عدد إحالات السكان المستهدفين لخدمات الرعاية الصحية الثانوية أو الثالثية	١٤٣,٩٧٤	١٠١٪
	المرافق الصحية التي تم دعمها	١,٩٤٤	٤١٪
	موظفو الرعاية الصحية الذين تم تدريبهم	١٢,٠٤٧	٥٩٪
	الأطفال الذين يتلقون مطاعيم ضد شلل الأطفال	٢٤,٠٨٢,١١٤	٩٠٪
الاحتياجات الأساسية	الأسر التي تتلقى مواد إغاثة عينية	٢٤١,٥٩٠	٥٤٪
	الأسر التي تتلقى مساعدات نقدية غير مشروطة أو محددة القطاع أو طارئة	٢٥١,٧٢١	٣٨٪
	الأسر التي تتلقى الدعم الموسمي من خلال المساعدات النقدية أو العينية	٣٠٩,٢٨١	٩٥٪
المأوى	الأسر في المخيمات التي تتلقى المساعدة لتوفير المأوى وتحسينه	٧٥,٧٥٥	٤٠٪
	الأسر خارج المخيمات التي تتلقى المساعدة لتوفير المأوى وتحسينه	١٧٧,٠٦١	٤٣٪
الماء والصرف الصحي والنظافة	المستفيدون المستهدفون الذين يحصلون على كمية كافية من المياه الصالحة للشرب	١,٢٠٦,٢١٠	٧٤٪
	الأفراد المستفيدون من تحسين فرص الحصول على كمية كافية من المياه الصالحة للشرب	٣,٦٨٦,٦١٧	٤٦٪
	المستفيدون المستهدفون الذين يمكنهم الوصول إلى مرافق وخدمات الصرف الصحي المناسبة	١,٢٨٩,١٨١	٣٢٪
	المستفيدون الذين حضروا جلسة تعزيز النظافة	٣,٠١٤,٥٨٢	٥٥٪
التكافل الاجتماعي وسبل العيش	الأفراد الحاصلون على فرص العمل بأجر	٢١٤,٦٦٩	٨٪
	تنفيذ مشاريع دعم المجتمع المحلي	٩٧٩	١٩٪
	الأشخاص الذين تلقوا التدريب و/أو تم تزويدهم بمهارات وخدمات قابلة للتسويق	٧٧,٨٩٦	٢٤٪

© محمد المسالمة، سوريا

٣. خطط الاستجابة لعام ٢٠١٦

خلال عام 2016، ستعالج خطة الاستجابة الإنسانية والخطة الإقليمية الثالثة تزايد الاحتياجات الإنسانية ودعم الصمود والاستقرار في سوريا والبلدان المجاورة المتضررة من الأزمة. وتبني كلتا الخطتين على الأهداف الاستراتيجية المشتركة، وتتبع منهجية تقدم تدخلات منقذة للحياة وداعمة للصمود مع تعزيز حماية الأشخاص المتضررين وفقاً للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وبناءً على هياكل التنسيق المبتكرة، تجمع الخطط أطراف العمل الإنساني في سوريا والمنطقة جنباً إلى جنب مع أطراف العمل التنموي لتلبية الاحتياجات، وسد الفجوة في الاستجابة وتعزيز الاتساق في تقديم التدخلات المنقذة للحياة والداعمة للصمود.

خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بسوريا ٢٠١٦

تقدم خطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بسوريا لعام ٢٠١٦ الرؤيا الجماعية والأولويات الاستراتيجية للمجتمع الإنساني الدولي والشركاء الوطنيين من أجل الاستجابة للاحتياجات الإنسانية المقدرة للمواطنين في سوريا. وبالاستفادة من تقييم الاحتياجات المحسّن، ورصد وتنسيق العمليات التي تمت طوال العام الماضي، تبني خطة الاستجابة الإنسانية ٢٠١٦ على قاعدة أدلة أكثر قوة وبنية استجابة متماسكة. ومع وصول احتياجات التمويل الإجمالي للخطة إلى ٣,١٨ مليار دولار أمريكي، تقدم الخطة إطار العمل المشترك والأولويات العملياتية لأطراف العمل الإنساني الذين يعملون لتلبية الاحتياجات المتزايدة لما يصل إلى ١٣,٥ مليون شخص في سوريا.

يوضح الجدول التالي الاحتياجات والأهداف المحددة وفق القطاع والتي ستكون بمثابة المرشد لتخطيط الاستجابة لعام ٢٠١٦:

عدد الأشخاص المحتاجين، والمستهدفين ومتطلبات التمويل ضمن خطة الاستجابة الإنسانية ٢٠١٦

القطاع	١٣,٥ مليون شخص محتاجون للمساعدة	الأعداد بالمليون		
		الأشخاص المحتاجون	الأشخاص المستهدفون	متطلبات التمويل (بالدولار الأمريكي)
الحماية		١٣,٥	٧,٢	٢٣٥,٩
تنسيق المخيمات وإدارتها		٦,٥	٣,٢	٢٥,٤
التنسيق		N/A	N/A	٥٨,٦
التعافي المبكّر وكسب العيش		٩,٢	٣,٦	١٤٨,٤
التعليم		٥,٧	٤,٦	٢٠٠,٢
اتصالات الطوارئ		غير متاح	غير متاح	١,٣
الأمن الغذائي والزراعة		٨,٧	٧,٥	١,٢مليار
الصحة		١١,٥	١١,٥	٤٣٧,٢
اللوجستيات		غير متاح	غير متاح	١٥
التغذية		٣,١	١,٩	٥١,١
المأوى والمواد غير الغذائية	المأوى المواد غير الغذائية	٢,٤ ٥,٣	١,٢ ٥,٣	٥٢٣,١
الماء والصرف الصحي والنظافة	الماء والصرف الصحي والنظافة الإنسانية دعم النظام	١٢,١	٧,٣ ١٤	٢٥٠

ملاحظة – التنسيق، واتصالات الطوارئ واللوجستيات هي قطاعات/مجموعات خدمات مشتركة

ترتكز هذه الخطة على ثلاثة أهداف استراتيجية تركز على إنقاذ الأرواح وتخفيف المعاناة وتعزيز الحماية ودعم الصمود. وتعد هذه الأهداف مترابطة ويدعم بعضها بعضاً. ويعد توافر الموارد الكافية ووجود بيئة عملياتية مواتية وممكّنة شرطاً للتنفيذ الفعال للبرامج والمبادرات، وهو ما يعني أن المناصرة المستمرة للمبادئ الإنسانية والقضايا الهامة مثل الوصول لجهود الإغاثة وتمويلها ستكون حيوية على مدار السنة.

الأهداف الاستراتيجية لخطة الاستجابة الإنسانية لسوريا ٢٠١٦

١ دعم إنقاذ الأرواح، وتخفيف المعاناة، وزيادة فرص الحصول على الاستجابة الإنسانية للفئات الضعيفة وذوي الاحتياجات المحددة.

٢ تعزيز الحماية من خلال تشجيع احترام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، من خلال الجودة وتقديم المساعدة المبدئية والخدمات والمناصرة.

٣ دعم صمود المجتمعات المحلية المتضررة والأسر والأفراد ضمن الاستجابة الإنسانية من خلال حماية سبل كسب العيش واستعادتها وتمكين الوصول إلى الخدمات الأساسية وإعادة تأهيل البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى هذه الأهداف الاستراتيجية، تؤكد خطة الاستجابة الإنسانية على التزام المجتمع الإنساني المشترك بدعم وتعزيز القدرة على الاستجابة من قبل الأطراف الفاعلة في المعونة الوطنية، وتعزيز المساءلة أمام السكان المتضررين، وتطبيق مبدأ "عدم إلحاق الضرر" خلال وقت الاستجابة.

وبوجه عام، تعمل ١٢ وكالة من وكالات الأمم المتحدة وحركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر ومنظمة الهجرة الدولية، ومئات المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية العاملة في مجال توفير الحماية و/أو المساعدة الإنسانية، على تنفيذ مجموعة واسعة من البرامج في جميع أنحاء سوريا. ويظل الموظفون الوطنيون والمتطوعون المستجيبون خط المواجهة الأول، إذ أنهم يعملون في بيئات مضطربة للغاية وغير آمنة.

وجنباً إلى جنب مع الأمم المتحدة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر العربي السوري، باتت ١٦ منظمة غير حكومية دولية وأكثر من ١٤١ منظمة غير حكومية وطنية قادرة على تنفيذ الأنشطة الإنسانية على عدة محاور للاستجابة داخل البلد. وفي الوقت نفسه، يتم توفير معظم المساعدات العابرة للحدود عن طريق أكثر من ١٨٥ منظمة سورية غير حكومية وأكثر من ٥٠ منظمة دولية غير حكومية وأعضاء آخرين في حركة الصليب الأحمر/الهلال الأحمر، مع الأنشطة التي أُعلن عنها في ١٣ محافظة وفي جميع القطاعات الإنسانية. كما تدير الأمم المتحدة عمليات إنسانية عابرة للحدود بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٨/٢١٩١/٢١٦٥.

وخلال عام ٢٠١٦، سيركز شركاء خطة الاستجابة الإنسانية على الأولويات التالية:

١- تحسين الوصول إلى الخدمات من خلال مزيد من التحليل الدقيق، وإدارة المخاطر، والمناصرة، والتمويل الاستراتيجي، وبناء القدرات.

٢- بناء تتصميم لبرنامج مرن والاستفادة منه وبناء طرق استجابة تمكن من تقديم تدخلات إغاثة ملائمة في الوقت المناسب والمرهونة بتطورات الوصول وشدة الحاجة والشراكات التنفيذية.

٣- تضمين قضايا الحماية والمناهج ضمن تصميم الاستجابة والتنفيذ من قبل جميع القطاعات وبشكل أكثر ثباتاً، بما في ذلك تعزيز مبدأ "عدم إلحاق الأذى"، والمتابعة والبرمجة. وستكون المناصرة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بقضايا الحماية دعامة أساسية للاستجابة.

٤- تعزيز قدرة استجابة أطراف العمل الإنساني الوطنيين وإشراكهم عن كثب في صياغة وتفعيل استراتيجيات الاستجابة القائمة على المبادئ بهدف تحسين طرائق تقديم المساعدة وتحديد المستفيدين.

٥- تعزيز الجاهزية للاستجابة في حالات الطوارئ من خلال تدريب أطراف العمل الإنساني الوطنيين حول تقييم الاحتياجات بشكل سريع، والتوزيع والمراقبة الطارئة، والتخزين المسبق للسلع أو الشراء المحلي المتفق عليه؛ ووضع معايير الإجراءات التشغيلية لنشر فرق الإغاثة بشكل سريع؛ والبرمجة المتنقلة في المناطق المضطربة؛ وتحديد طرق الوصول البديلة والتفاوض عليها؛ وتخصيص الأموال المجمعة الخاصة باستجابة الطوارئ لمواجهة حالات الطوارئ الجديدة.

٦- الاستثمار في مستقبل سوريا من خلال تعزيز مبادرات وتدخلات دعم حماية الطفل والتعليم وتمكين المراهقين والشباب.

٧- تشجيع وتسهيل البرمجة المشتركة من خلال تعزيز آليات التنسيق القطاعي ومتعدد القطاعات في جميع المحاور لتمكين تقديم استجابات متعددة القطاعات، وذلك استناداً إلى معايير تدخل وإجراءات تشغيلية متفق عليها.

٨- تعزيز الصمود على مستوى المجتمع والأسرة من خلال اتخاذ تدابير لزيادة استدامة الدعم الإنساني في كافة القطاعات.

الخطة الإقليمية للاجئين والصمود ٢٠١٦

هذه الخطة هي استجابة قُطرية ومتسقة إقليمياً لأزمة اللاجئين السوريين، وتجمع خطط الاستجابة للأزمة الوطنية على صعيد المساعدات الإنسانية والمرونة وتحقيق الاستقرار في البلدان الخمسة الأكثر تضررا بسبب الأزمة في سوريا، وهي تركيا ولبنان والأردن والعراق ومصر، في إطار إقليمي منسّق.

الدولة/المنطقة	العدد المقدر للاجئين السوريين المسجلين	أفراد المجتمعات المتضررة	إجمالي عدد المستفيدين المباشرين	متطلبات التمويل – الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية (دولار أمريكي)
مصر	١٠٧,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠	١,٣٠٧,٠٠٠	١٤٦,٥٧٨,٠١٦
العراق	٢٥٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠	٢٩٨,٣٢٣,٦٣٥
الأردن	٦٣٠,٠٠٠	٨٢٤,٠٠٠	١,٤٥٤,٠٠٠	١,١٠٥,٥١٧,٠٤٥
لبنان	٩٥٠,٠٠٠	١,٢٦٨,٠٠٠	٢,٢١٨,٠٠٠	١,٧٥٩,٠٩٢,٩٧١
تركيا	٢,٧٥٠,٠٠٠	٥٦٥,٠٠٠	٣,٣١٥,٠٠٠	٨٠٦,٩٨٣,١٠٠
على مستوى الإقليم				٤٣٥,٥٣٧,٢٧٠
الإجمالي	٤,٦٨٧,٠٠٠	٣,٩٥٧,٠٠٠	٨,٦٤٤,٠٠٠	٤,٥٥٢,٠٣٢,٠٣٧

آخذين بالاعتبار التقدم المحرز في عام ٢٠١٥، ومتطلعين إلى التحديات والفرص الرئيسة الخاصة بالسياسات والبرامج في السنوات المقبلة، فقد خرج شركاء الخطة الإقليمية للاجئين والصمود بعدد من التوجهات الاستراتيجية لـ٢٠١٦-٢٠١٧.

التوجهات الاستراتيجية للخطة الإقليمية للاجئين والصمود ٢٠١٦-٢٠١٧

١- قيادة وطنية قوية لتخطيط الاستجابة وتنفيذها من خلال خطة لبنان للاستجابة للأزمة، وخطة الاستجابة الأردنية والمكاتب القُطرية في الخطة الإقليمية للاجئين والصمود في تركيا والعراق ومصر.

٢- آليات مساءلة معززة، وذلك من خلال التنسيق والرصد والتقييم والاتصالات ثنائية الاتجاه.

٣- إطار حماية إقليمي مفعل ومبادئ حماية معممة على جميع القطاعات.

٤- البناء على مبادئ وإجراءات أجندة البحر الميت لتعزيز الصمود١ لإيجاد استجابة أقوى قائمة على الصمود في الأزمة التي طال أمدها.

٥- الاستثمار في سبل العيش وفرص العمل لتجهيز اللاجئين وأفراد المجتمعات المستضيفة بشكل أفضل لتوفير سبل العيش لأنفسهم وأسرهم.

٦- تشجيع فرص التعليم والحماية والمشاركة للأطفال والشباب بما يتماشى مع مبادرة "جيل غير ضائع".

١. أجندة البحر الميت لتعزيز الصمود http://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/dead-sea-resilience-agenda-november-2015-enar

يكمل هذه الاتجاهات الاستراتيجية ما يلي:

مكوّن اللاجئين في خطة اللاجئين الإقليمية والذي سيعالج احتياجات الحماية والمساعدة للاجئين الذين يعيشون في مخيمات في التجمعات والمجتمعات المحلية في جميع القطاعات، إلى جانب الأفراد الأكثر ضعفاً في المجتمعات المتضررة.

مكوّن الصمود في خطة اللاجئين الإقليمية والذي سيعالج احتياجات المجتمعات المتضررة والضعيفة فيما يخص الصمود والاستقرار؛ وبناء قدرات نظم تقديم الخدمات الوطنية والمحلية؛ وتعزيز قدرة الحكومات على قيادة الاستجابة للأزمات؛ وتقديم الدعم الاستراتيجي والتقني والسياسي لتعزيز الاستجابات الوطنية.

المستفيدون من الخطة الإقليمية للاجئين والصمود

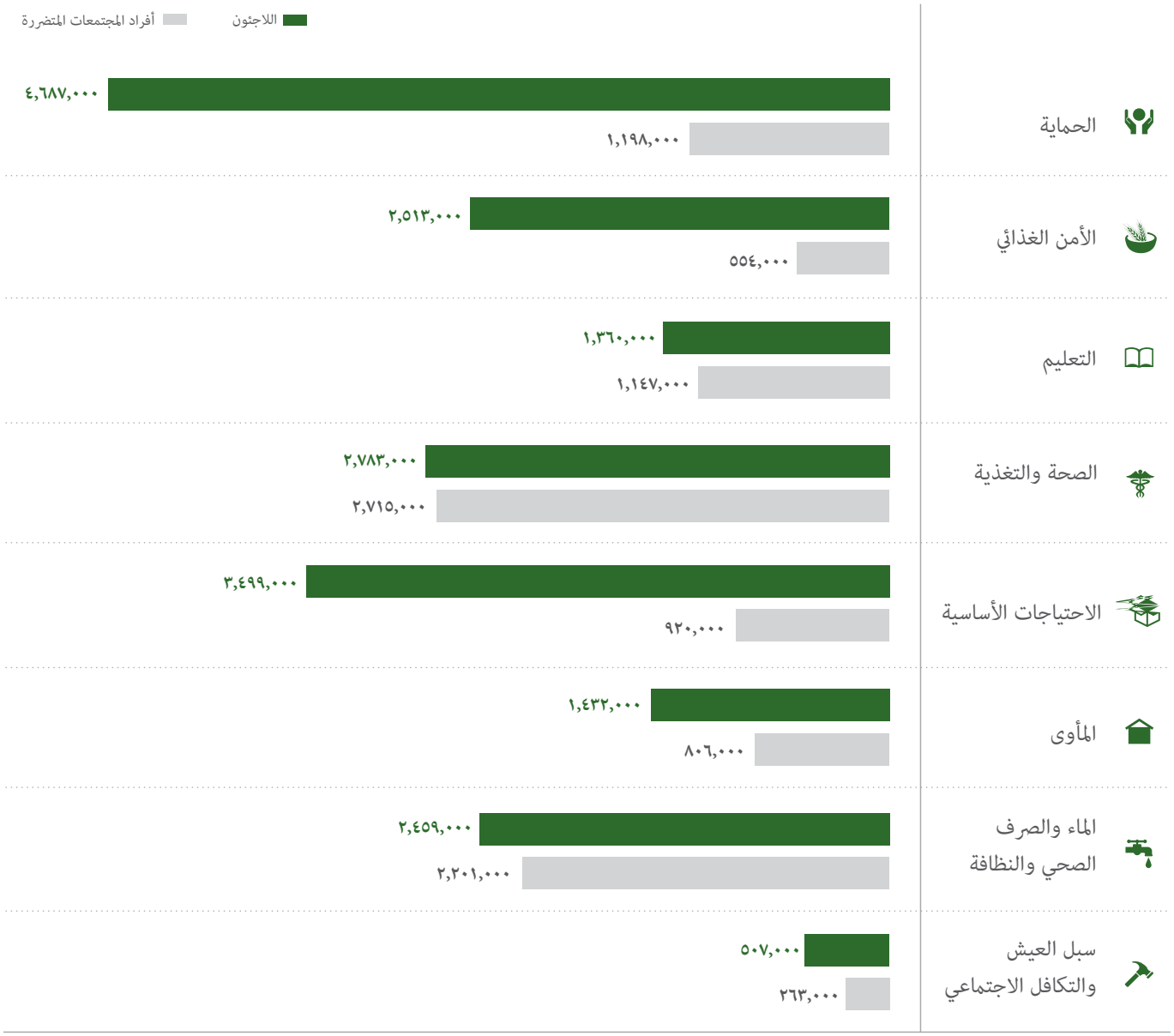

© برنامج الأغذية العالمي / حسام صالح

جيل غير ضائع

منذ إطلاقها في العام ٢٠١٣، ساهمت مبادرة "جيل غير ضائع" كثيراً في جذب اهتمام المجتمع الدولي نحو محنة الأطفال المتأثرين بالأزمتين السورية والعراقية. وبينما أعربت المبادرة عن القلق من "ضياع" جيل كامل من الأطفال نتيجة للعنف والنزوح، فقد قامت بتوفير إطار عمل للقيام بتدخلات حاسمة في التعليم وحماية الطفل وجعلت ذلك من أولويات الاستجابة في سوريا والعراق والدول المجاورة المستضيفة للاجئين.

تنسجم مبادرة "جيل غير ضائع" مع " خطة الاستجابة الانسانية" و" الخطة الإقليمية للاجئين والصمود وستقود التغييرات البرامجية الآتية المرحلة التالية من المبادرة:

١- معالجة الاحتياجات الانسانية والتنموية من خلال استراتيجيات تشكل استثمارات للمستقبل مع التمسك بالمبادئ الإنسانية.

٢- أن تصبح أكثر وضوحاً حول تعزيز أنظمة تنفيذ وطنية فعالة تجمع بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني مع التمسك بالمبادئ الإنسانية في مناطق اللاجئين والنزاع المسلح.

٣- تطوير استراتيجيات مستدامة توفر سبل كسب المعيشة للسكان المتضررين داخل سوريا واللاجئين والنازحين والمجتمعات المستضيفة، وتطوير أنظمة الحماية الاجتماعية الوطنية، والسعي لتحقيق نتائج إيجابية للأطفال والمراهقين والشباب.

٤- تعزيز التكافل الاجتماعي من خلال نماذج احتواء تستهدف جميع الفئات الضعيفة، وتحمي الإحساس بالهوية، وتعترف بتنوع جميع الناس وحقوقهم.

٥- تمكين الشباب للعب أدوار هامة في مجتمعاتهم وجعل أصواتهم مسموعة.

ستستمر المرحلة الثانية من مبادرة "جيل غير ضائع" في التركيز على ثلاث ركائز متداخلة: التعليم، وحماية الأطفال، والمراهقين والشباب؛ كما سيتم توجيه الاستجابات من خلال أربع استراتيجيات متداخلة:

١) زيادة توفير الخدمات وطرق الوصول إليها.

٢) تعزيز نوعية هذه الخدمات.

٣) زيادة الطلب على الخدمات ومعالجة الحواجز التي تعيق الوصول إلى الخدمات.

٤) مساندة ودعم الإصلاح القانوني والسياسي ودعمه لتعزيز التربية الوطنية الحالية وأنظمة توفير الحماية للأطفال.

أهم إنجازات مبادرة «جيل غير ضائع» للعام ٢٠١٥

خطة الاستجابة الخاصة بسوريا

لقد جمعت مبادرة "جيل غير ضائع" الأطراف الفاعلة معاً لمعالجة قضايا التعليم، وحماية الأطفال، والشباب. وبنهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، حصل أكثر من ٢٥٩,٠٠٠ طفل سوري على الدعم للوصول إلى التعليم من خلال إعادة تأهيل البنى التحتية وتقويتها أو من خلال توفير المنح المالية. وتم دعم ٧١٥,٠٠٠ طفل إضافي للوصول إلى التعليم غير النظامي مثل التعليم العلاجي وتعليم مهارات الحياة او التعليم المهني. وحصل أكثر من ١١,٠٠٠ شاب ومراهق على الدعم للوصول إلى التدريب المهني أو التعليم العالي. ووصل "التثقيف بخصوص المتفجرات من مخلفات الحرب" إلى ٩٧٦,٠٠٠ شخص في أنحاء سوريا، كما حصل ٩٦٠,٠٠٠ طفل إضافي على الحماية المهيكلة والمستمرة للأطفال أو الدعم النفسي والاجتماعي.

الخطة الإقليمية للاجئين والصمود

لقد توسعت برامج التعليم وحماية الأطفال في الدول المستضيفة للاجئين السوريين، وتزايد تركيز برامج الشباب على إشراكهم وتدريبهم. وفي الدول الخمس المستضيفة للاجئين، حصل نحو ٦٠٠,٠٠٠ طفل على الدعم للتسجيل في التعليم النظامي، كما حصل ٣٦٦,٠٠٠ طفل إضافي على الدعم للتسجيل في التعليم غير النظامي. وحصل أكثر من ٢٩,٠٠٠ شاب ومراهق على الدعم للحصول على التعليم المهني أو التعليم العالي. ووصلت الخدمات المهيكلة والمستمرة لحماية الأطفال والدعم النفسي والاجتماعي إلى أكثر من ٥٦٨,٠٠٠ طفل في الدول الخمس ضمن الخطة الإقليمية للاجئين والصمود. ومن بين هؤلاء الأطفال حصل ١٩,٠٠٠ طفل ناجٍ من الخطر او معرض للخطر على الدعم المتخصص في حماية الأطفال، ومن بين ذلك لم الشمل مع العائلة والإرشاد، والإحالة إلى خدمات أخرى. كما تم توفير برامج تسليم المبالغ النقدية لعائلات أكثر من ١٧٠,٠٠٠ طفل ضعيف لتحسين معيشته.

أجندة البحر الميت لتعزيز الصمود (DSRA)

إن "أجندة البحر الميت لتعزيز الصمود"، وهي الوثيقة متعددة الشركاء التي انبثقت عن منتدى تعزيز الصمود ٢٠١٥، وتعزز وتكمل عمليات التخطيط المحلية، وتضخ الحياة في استجابة صمود أكثر قوة، وتعتبر استمراراً للنقلة النوعية التي أطلقتها «الخطة الإقليمية للاجئين والصمود». وتضم «أجندة البحر الميت لتعزيز الصمود» عدداً من التوصيات الرئيسية التي تهدف إلى حل المشاكل الجوهرية في الاستجابة للأزمة السورية حول خمس مبادئ أساسية. أولاً، يجب أن تستفيد المساعدات المقدمة للأزمة من أوجه التآزر بين المساعدات الإنسانية والمساعدات التنموية بشكل تام. ثانياً، يجب أن تحترم المساعدات كرامة الأشخاص الذين تستهدفهم المساعدات وقدراتهم. ثالثاً، يجب أن تعزز المساعدات – لا أن تكون بديلاً عن – قدرات المؤسسات المحلية والأشخاص أنفسهم. رابعاً، يجب أن تسعى المساعدات إلى إبرام شراكات جديدة شاملة. خامساً، يجب أن تحمي المساعدات التكافل الاجتماعي وأن تسعى إلى تعزيز التعاون السلمي.

كما حددت الأجندة عشرة مجالات أساسية للعمل بناء على هذه المبادئ لتكون منطلقاً لكل المساعدات استجابة للنزاع السوري وأثره على المنطقة. وتُبرز هذه الأجندة تحولاً استراتيجياً نحو منهج متعدد الأبعاد للاستجابة السورية والدور القيادي للأمم المتحدة في جعل الصمود يأخذ موقع الصدارة.

الاستجابات الوطنية للدول المجاورة

تركيا

الحكومة التركية هي المستجيب الرئيسي لحالة الطوارئ. وبقيادة الحكومة المركزية، تم وضع هيكل تنسيق ميداني يلعب فيه حكّام المحافظات دور القيادة في التنسيق الميداني، مع تواجد ميداني لرئاسة إدارة الكوارث والطوارئ، والمديرية العامة لإدارة الهجرة وغيرها من الوزارات المعنية. ويوفر الشركاء في "الخطة الإقليمية للاجئين والصمود" المدخلات للاجتماعات التنسيقية الحكومية هذه. ومع قيادة تركيا للاستجابة وتطويرها بالفعل لإطار عمل وطني خاص باللجوء يستند إلى حقوق الإنسان، فإن الاستراتيجية الكلية للخطة الإقليمية للاستجابة للاجئين والصمود ستعزز القدرة الوطنية لضمان الاستدامة والملكية الوطنية للتدخلات.

لبنان

إن خطة لبنانللاستجابة للأزمة لعام ٢٠١٦ تشكل بأكملها الفصل الخاص بلبنان في «الخطة الإقليمية للاجئين والصمود» ، وهي خطة مشتركة بين الحكومة اللبنانية والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتهدف إلى التأكيد على أن تفيد الاستجابة الإنسانية للأزمة السورية لبنان بشكل ملموس، وتساعد على تثبيت استقرار البلاد خلال هذه الفترة الصعبة. وتكمل هذه الخطة العمل الضروري الخاص بتوزيع المساعدات الإنسانية على اللاجئين من سوريا وغيرهم من الفئات الضعيفة، وفي الوقت ذاته توسّع الخطط للاستثمار في الخدمات والاقتصادات والمؤسسات اللبنانية. وتعتبر هذه الخطة قناة يمكن للمجتمع الدولي من خلالها دعم لبنان في معالجة احتياجات شعبه إضافة إلى اللاجئين من سوريا. وتمثل هذه الخطة فرصة للاستثمار في القدرات الوطنية من خلال وزارات ومؤسسات لبنانية لتطبيق أولويات خارطة طريق لتثبيت الاستقرار في لبنان.

الأردن

إن خطة «الاستجابة الأردنية للأزمة السورية ٢٠١٦-٢٠١٨» تشكل بأكملها الفصل الخاص بالأردن في «الخطة الإقليمية للاجئين والصمود» في الأردن. وتمثل هذه الخطة برنامجاً مدته ثلاث سنوات للتدخلات عالية الأولوية لتمكين المملكة الأردنية الهاشمية من الاستجابة لأثر الأزمة السورية دون إعاقة المسيرة التنموية للمملكة. والخطة هي نداء للعمل المشترك لتحسين دعم اللاجئين السوريين والشعب والمجتمعات والمؤسسات الأردنية بما يضمن تكامل وتسلسل وتضافر أفضل للإجراءات الإنسانية الملحة والتدخلات متوسطة الأمد. وسيتم تطبيق الخطة بتوجيه من الإطار الأردني للاستجابة للأزمة السورية (JRPSC) تحت قيادة الحكومة الأردنية .

العراق

تم تصميم الخطة الإقليمية للاجئين والصمود في العراق على شكل إجراء مشترك وشامل بالتعاون مع جميع الأطراف المعنية ومن بينها الحكومة العراقية وحكومة إقليم كوردستان. ونظراً إلى أن ٦٢٪ من اللاجئين يقيمون في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، فيجب بذل المزيد من الجهود للوصول إلى السكان المتفرقين في أنحاء البلاد، ومضيفيهم. وسيتم إيلاء الأولوية لمشاريع المساعدات النقدية متعددة الأغراض ومشاريع كسب العيش المرتبطة بالأسواق المحلية لتعزيز القدرة على الصمود. وسيتم تعزيز إدارة مخيمات اللاجئين وتوفير الخدمات الأساسية بالتنسيق مع السلطات المحلية لتحقيق مزيد من الاستقرار. ومن المهم ملاحظة أن هناك وضع مختلط في العراق، وأنه يجب أن تبذل الجهود لمواءمة الاستجابة للاجئين مع برنامج النازحين داخلياً كما هو معروض في خطة الاستجابة الإنسانية في العراق.

مصر

ما تزال الحكومة المصرية، ممثلة بوزارة الخارجية، النظير الرئيسي للأمم المتحدة في سياسات وتنسيق الخطة الإقليمية للاجئين والصمود في مصر. وتهدف الخطة إلى تقوية الحماية والدعم للاجئين السوريين والمجتمعات المستضيفة لهم. ولمعالجة احتياجات اللاجئين والفئات الأكثر ضعفاً في المجتمعات المتضررة، فسيتم تركيز المساعدة المستهدفة في مجالات الحماية والغذاء والصحة والتعليم وكسب العيش والاحتياجات الأساسية إضافة إلى التدخلات المجتمعية لزيادة الوصول إلى الخدمات في المحافظات الأكثر تضرراً وتقوية أنظمة تقديم هذه الخدمات.

متطلبات التمويل لعام ٢٠١٦

تبلغ قيمة إجمالي متطلبات ميزانية العام ٢٠١٦ لاستجابة الأمم المتحدة والشركاء في العمل الإنساني للأزمة السورية ٧,٧٣ مليار دولار. ورغم أن التمويل المقدم للاستجابة للأزمة الانسانية في سوريا في العام ٢٠١٥ يمثل أعلى مستوى من التمويل لأي نداء إنساني حتى الآن، إلا أنه ما يزال يقل عن حجم الاحتياجات الهائل؛ حيث أن نسبة إجمالي حجم التمويل الذي تم تسلمه هي ٤٣٪ لخطة الاستجابة الخاصة بسوريا و٦٤٪ للخطة الإقليمية للاجئين والصمود. ويمثل إجمالي متطلبات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية والخطة الإقليمية زيادة صافية بنسبة ٧٪ عن أرقام ٢٠١٥، وهو يعكس، نظراً إلى تزايد الحاجات وزيادة أعداد المستفيدين المستهدفين، زيادة الفعاليات في تنفيذ البرنامج من خلال مبادرات الاستجابة في سوريا وفي الدول المتضررة في المنطقة. ويجب الانتباه إلى حاجة حكومات الدول المتضررة من الأزمة إلى مبلغ ١,٢ مليار دولار إضافي من التمويل في إطار خطط الاستجابة الوطنية عند التفكير في الحجم الكلي للاجئين واحتياجات الصمود في الدول المتأثرة بالأزمة.

احتياجات التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية ٢٠١٦

في خطة الاستجابة الإنسانية ٢٠١٦، تسعى وكالات الأمم المتحدة ومنظمة الهجرة الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال الاستجابة في سوريا إلى الحصول على مبلغ ٣,١٨ مليار دولار لمساعدة ما يصل إلى ١٣,٥ مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية والحماية في أرجاء البلاد – وهو ما يزيد بنسبة ١١٪ عن العبء المستهدف مقارنة مع نفس الفترة من العام الماضي. ويمثل صافي الزيادة في متطلبات التمويل زيادة بنسبة ١٠٪ مقارنة مع خطة الاستجابة في سوريا ٢٠١٥، المدعومة بقاعدة أدلة أقوى تحتوي على معلومات عن استراتيجيات القطاع وزيادة ترتيب أولويات الأهداف. وتُعزى زيادة متطلبات التمويل في معظم القطاعات إلى زيادة الاحتياجات الإنسانية للسكان المستهدفين، وزيادة حدة الاحتياجات في العديد من القطاعات لجزء كبير من السكان المتبقين بعد خمس سنوات من النزاع.

إجمالي المتطلبات المشتركة لخطة الاستجابة الإنسانية والخطة الإقليمية للاجئين والصمود للعام ٢٠١٦

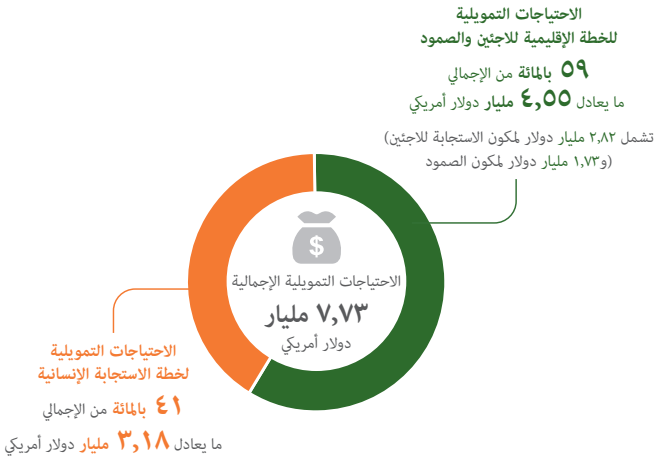

متطلبات التمويل للخطة الإقليمية للاجئين والصمود 3RP

بهدف لتقديم الدعم المباشر لنحو ٤,٧ مليون لاجئ و٤ ملايين شخص من المجتمعات المتضررة، تنادي وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والوطنية غير الحكومية بالحصول على ما يصل إلى ٤,٥٥ مليار دولار بموجب الخطة الإقليمية للاجئين والصمود في ٢٠١٦، اي بزيادة ٥٪ مقارنة مع النداء المراجع لعام ٢٠١٥. وتعكس هذه الزيادة الصغيرة الجهود المتواصلة لجعل الاستجابة أكثر فعالية واستهدافاً وكفاءة من خلال وسائل مختلفة، من بينها التدخلات القائمة على المبالغ النقدية لتقديم المساعدات للغذاء وغيره من الاحتياجات الأساسية مثل إيجار المنازل والمستلزمات المنزلية. وتتبنى الوكالات استهدافاً محسّناً للموارد والمساعدات المقدمة للفئات الأكثر ضعفاً. فبعد الاستثمارات الكبيرة في إقامة البنى التحتية للمخيمات للاجئين في الأردن والعراق في السنوات الأخيرة، فإن «قطاع المأوى» يطلب الحصول على مبلغ أقل للعام ٢٠١٦ فيما ينتقل إلى مرحلة صيانة المخيمات.

هناك زيادات كبيرة مقارنة مع العام ٢٠١٥ في قطاع التعليم وفي قطاع كسب العيش والتكافل الاجتماعي مما يعكس توجهات استراتيجية رئيسية في الاستجابة للعام ٢٠١٦-٢٠١٧. وتهدف الوكالات إلى مساعدة أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ طفل لاجئ خارج المدرسة في الحصول على التعليم، والاستثمار بشكل كبير في دعم قدرة الأنظمة الوطنية على استيعاب أعداد متزايدة من الطلبة. إن الزيادة في قطاع الحماية وكسب العيش والتكافل الاجتماعي تعكس رغبة الشركاء في «الخطة الإقليمية للاجئين والصمود» على إدخال المزيد من التغييرات على السياسات وتوفير التدريب على المهارات الحياتية والتدريب المهني ودعم المبادرات الصغيرة والمتوسطة التي توفر للاجئين والسكان المحليين فرص كسب العيش.

ومن مبلغ ٤,٥٥ مليار دولار الذي تطالب به الوكالات، فإن ٢,٨٢ مليار دولار (٦٢٪) مخصص لمعالجة احتياجات الحماية والمساعدة الفورية في إطار «مكون اللاجئين»، فيما ١,٧٣ مليار (٣٨٪) مخصص لدعم «مكون الصمود» بما في ذلك الاستثمارات في كسب العيش ودعم المعرفة والقدرات والأنظمة الوطنية. ويمثل هذا حصة أكبر (٣٨٪ في ٢٠١٦ مقارنة مع ٢٩٪ في ٢٠١٥) من موارد «مكون الصمود» الذي يهدف إلى توفير استجابة أكثر استدامة.

الاحتياجات التمويلية السنوية للأزمة السورية ٢٠١٢-٢٠١٥*

خطة الاستجابة الإنسانية | قيمة التمويل المقدم لخطة الاستجابة الإنسانية | الخطة الإقليمية للاجئين والصمود | قيمة التمويل المقدم للخطة الإقليمية للاجئين والصمود

٢٠١٥

القيمة الإجمالية للاحتياجات

٧,٢١ مليار دولار

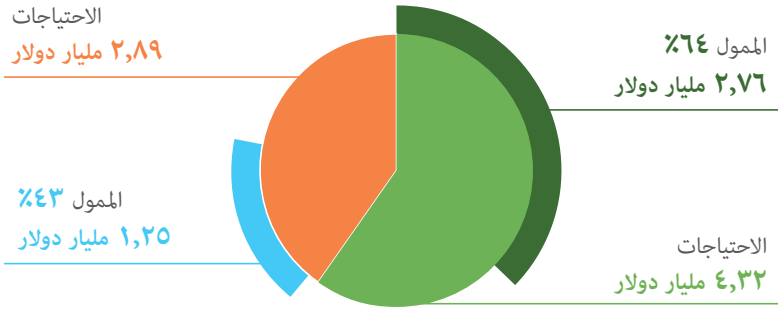

٢٠١٤

القيمة الإجمالية للاحتياجات

٦ مليار دولار

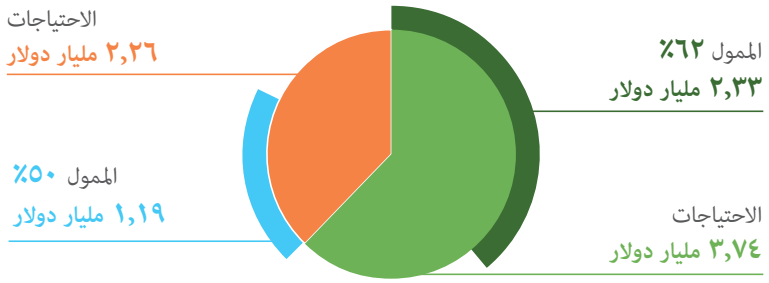

٢٠١٣

القيمة الإجمالية للاحتياجات

٤,٣٩ مليار دولار

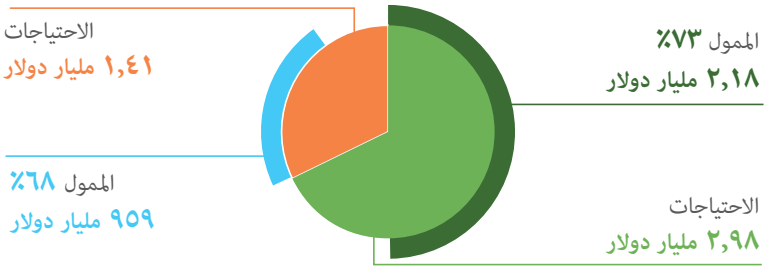

٢٠١٢

القيمة الإجمالية للاحتياجات

٨٣٦ مليون دولار

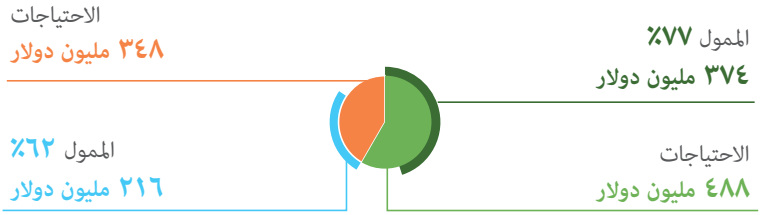

* تم تحديث الأرقام في 25 كانون الثاني/يناير 2016 كما هو موجود على الموقع الالكتروني الخاص بخدمة التتبع المالي لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية https://fts.unocha.org/

توزيع التمويل الإقليمي للأزمة السورية لعام ٢٠١٦

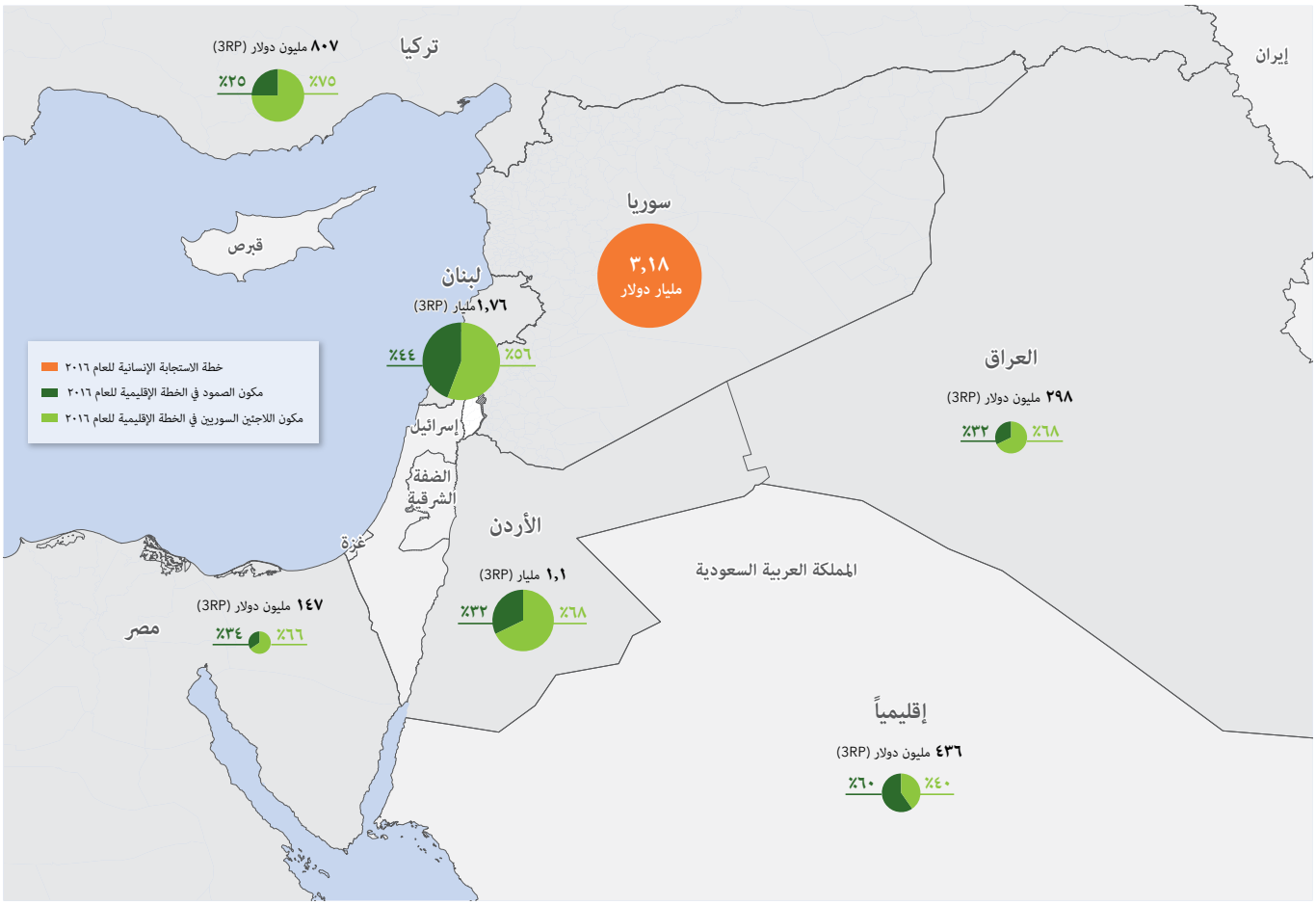

لا تعبّرالتسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخارطة عن أي رأي من جانب سكرتاريا للأمم المتحدة بشأن الوضع القانوني لأي بلد أو إقليم أو منطقة، أو سلطات أي منها، أو بشأن ترسيم تخومها أو حدودها.

دليل التبرع

دليل التبرع للعمل الانساني وبناء القدرة على الصمود بما ينسجم مع خطط الاستجابة لسوريا

التبرع لخطة الاستجابة الانسانية للأزمة السورية ٢٠١٦

لمعرفة المزيد عن استعراض الاحتياجات الانسانية في سوريا ٢٠١٦والتبرع مباشرة لخطة الاستجابة الإنسانية الخاصة بسوريا ٢٠١٦، الرجاء زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا على:

http://www.unocha.org/syria

الخطة الإقليمية للاجئين والصمود 3RP

تشكل الخطة الإقليمية للاجئين والصمود تحولاً استراتيجياً في النهج المتبع في تقديم المساعدات للمنطقة، فهي تدمج، في منصة واحدة، قدرات ومعارف وموارد دول المنطقة التي تستضيف اللاجئين السوريين، بالإضافة إلى شركائها في العمل الانساني والإنمائي. وفي إطار «الخطة الإقليمية للاجئين والصمود»، تقوم الجهات المعنية في المجال الإنساني والإنمائي بتوحيد قواها مع الحكومات الوطنية من أجل تقديم استجابة فعالة مستدامة للأزمة السورية. وبالتالي، تستفيد الخطة من الخبرات وتقوم بحشد التمويل من جميع الجهات المعنية.

يدرج كل فصل وطني في الخطة قائمة بالمنظمات المنفذة من بين مجموعة من أكثر من ٢٠٠ شريك وطني ودولي، وبرامج كل منها. ويوفر ذلك للمانحين فرصة اختيار المنظمات والبرامج التي ترغب في دعمها، وإمكانية الاتصال بالمنظمات الشريكة بشكل مباشر. وتتوفر الخطط والروابط الخاصة بمعلومات الاتصال بالشركاء على الموقع لإلكتروني:

www.3RPSyriaCrisis.org

التبرع من خلال الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ (CERF)

يوفر الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ التمويل الأولي السريع للقيام بإجراءات لإنقاذ الحياة في بداية حالات الطوارئ، كما يساعد في تمويل العمليات الانسانية الأساسية التي تفتقر للتمويل في الأزمات الممتدة. ويتلقى الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ، والذي يديره مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سوريا، مساهمات من مختلف الجهات المانحة- غالبيتها من الحكومات- ولكن هناك أيضا تبرعات من الشركات الخاصة والمؤسسات والجمعيات الخيرية والأفراد، ويتم وضعها في صندوق واحد. ويستخدم الصندوق لمواجهة الأزمات في أي مكان في العالم.

لمعرفة المزيد حول الصندوق المركزي للاستجابة للطوارئ وكيفية التبرع، يمكن زيارة الموقع الالكتروني للصندوق:

www.unocha.org/cerf/ourdonors/how-donate

مساعدات الإغاثة العينية

تحث الأمم المتحدة الجهات المانحة على القيام بتبرعات نقدية بدلا من التبرعات العينية من أجل تحقيق أقصى قدر من السرعة والمرونة، ولضمان تسليم مواد المساعدات التي تشتد الحاجة اليها. وإذا لم يكن بإمكانك سوى تقديم تبرعات عينية استجابةً للطوارئ والأزمات، يرجى التواصل معنا عبر البريد الالكتروني:

logik@un.org

التبرع من خلال الصناديق القُطرية للتمويل المجمع للأزمة السورية (CBPFS)

الصناديق القُطرية للتمويل المجمع هي أدوات تمويل إنساني متعددة المانحين، أنشأها منسق الإغاثة الطارئة ويديرها مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية. وتتلقى الصناديق القُطرية للتمويل المجمع التمويل غير المخصص من الجهات المانحة، ومن ثم تخصصه للاستجابة للاحتياجات الانسانية ذات الأولوية المحددة في العمليات المشتركة للتخطيط للاستجابة على المستوى الميداني. وقد تم تأسيس أربعة صناديق قُطرية منفصلة في سوريا والأردن ولبنان والعراق لدعم عمليات اتخاذ القرار الاستراتيجية على المستوى القُطري. وفضلاً عن ذلك، فإن الصندوق القُطري للتمويل المجمع في تركيا مخصص لتمويل المشاريع عبر الحدود، كما يمكن لصندوق التمويل الإنساني في الأردن تمويل المشاريع عبر الحدود. وقد تم إنشاء الصناديق القُطرية للتمويل المجمع في المنطقة لدعم استجابة شاملة للأزمة السورية وتنسيقها من خلال توسيع ايصال المساعدات الانسانية وزيادة الوصول الانساني وتعزيز الشراكات مع المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.

للمزيد من المعلومات، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في سورياعلى:

http://www.unocha.org/syria

خطة الاستجابة الإنسانية ٢٠١٦

كانون الثاني/يناير - كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦

استعراض استراتيجي إقليمي

الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات ٢٠١٥-٢٠١٦

نسخة للأزمة السورية

نظرة عامة: خطة الاستجابة الإنسانية في سوريا لعام ٢٠١٦

والخطة الإقليمية للاجئين والصمود ٢٠١٦-٢٠١٧